مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 08 العدد: 01، 2021 ص.ص:103-119

بين تطلّعات التّنميّة وواقع السّياسة الاقتصاديّة في الجزائر: قراءة في مسار النّشاط الاقتصاديّ للعائلات التّلمسانيّة نموذجا

Between development aspirations and the reality of economic policy in Algeria: a reading of the economic activity course for Tlemcenian families as an example

دالي أحمد شكيب*
جامعة محمّد بن أحمد – وهران 2
chakitashi11@yahoo.fr

رمعون حسان
جامعة محمّد بن أحمد – وهران 2
hassan.remaoun@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 **تاريخ القبول: 2021/05/18**

ملخص:
ارتبطت النّشاطات الاقتصاديّة في العصر الحديث بالعائلة كمؤسسة اقتصاديّة متملّكة لرأس المال الّذي يعدّ ركيزة الإنتاج بصورته الّتي أفرزها النّظام الاقتصاديّ في طوره الأخير من تطوّر المجتمعات البشريّة الّتي تمثّلها المجتمعات الغربيّة منذ قرنين من الزّمن، مع ما صاحب هذا التّطوّر من ممارسات استعماريّة دفعت بالمجتمعات التّقليديّة إلى مجابهته بمختلف الأشكال الّتي من بينها الطّرح الإيديولوجيّ المؤطّر للعمليّة الاقتصاديّة، في هذا السّياق يأتي مقالنا ليعالج المراحل الانتقاليّة الّتي شهدها الاقتصاد المحليّ التّلمسانيّ الّذي كانت تغذيه مجموعة من العائلات الوجيهة، والخطوط العريضة الّتي ميّزت مختلف الأطوار التّاريخيّة الّتي مرّت بها هذه المدينة اقتصاديّا، وانعكاسات ذلك على هذه العائلات، وبالتّعدّي على المسار التّنمويّ بها.
الكلمات المفتاحية: العائلات التّلمسانيّة، الإيديولوجيا الاقتصاديّة، السّياسة الاقتصاديّة، تطلّعات التّنميّة.

Abstract :
The economic activities in the modern era have been linked to the family as an economic institution that owns the capital, which is the basis form of production as an outcome of the economic system in its final phase of the development that is represented by Western societies for the last two centuries,

*المؤلف المرسل

this development have been accompanied by colonial practices that pushed the traditional societies to resist it with various forms, among which is a framed ideological presentation for the economic process, in this context, the article sheds light on the transitional stages that the Tlemcenian local economy witnessed, fueled by a group of notable families, as well as the broad lines that distinguished the various historical phases that this city went through economically, the repercussions of this latter on these families; therefore, its transgression on the development path of the city.

Key words: Tlemcenian families, economic ideology, economic policy, development aspirations.

مقدمة :

تشكل التنمية بمختلف أنماطها الرّكيزة المحوريّة لأيّ نظام سياسيّ يسعى لتحقيق استقرار الدّولة، لذا فإنّه يتبنّى كلّ الاستراتيجيّات الّتي تخدم هذا الغرض، بيد أنّ هذه الاستراتيجيّات تخضع للتّصوّرات الأيديولوجية الّتي تعتمدها الأنظمة في تسيير شؤون الدّولة، وعليه فإنّ التّنميّة نفسها توضع في إطار تلك التّصوّرات، ولما كانت التّنميّة مرهونة بالمورد الاقتصاديّ بالدّرجة الأولى الّذي ارتبط بمقولات التّنظير الغربيّ، فإنّها لا تحيد عن تلك المقولات في تصوّريها الأساسيين المتمثّلين في التّنظير الرّأسمالي ومبادئه الملحقة للتّسيير السّياسيّ والاجتماعيّ، والتّنظير الاشتراكيّ ومبادئه الملحقة هو الآخر، اللّذان تبنّتهما الدّول الغير غربيّة سواء تلك الّتي لم يطلها الاستعمار الغربيّ أو الّتي طالها، وهنا نجد أنّ بعض الدّول المستعمرة تبنّت مسارا تنمويّا يقع ضمن دائرة تنظير مناهض لتنظير المستعمر لاعتبارات كثيرة اتّسم معظمها باللاّعقلانيّة، من بينها الجزائر الّتي كانت مستعمرة فرنسيّة، لذا في إطار هذا المنظور فإنّ إشكاليّتنا تتعلّق بمدى تأثيرات سياسة الدّولة الجزائريّة على الواقع الاقتصاديّ بمدينة " تلمسان " وما يرفده من قاعدة رأسماليّة متمثّلة في بعض العائلات التّلمسانيّة ذات الأملاك الّتي كان بالإمكان رعاية مقدّراتها بالتّوجيه والتّشجيع من أجل ربطها بعجلة التّنميّة الوطنيّة، وكيف انعكس ذلك على المسار التّنمويّ بهذه المدينة، وقد اعتمدنا في دراسة ما يتعلق بها على النتائج المستخلصة من المقابلات الميدانية ومقارنتها بما ورد في النصوص الّتي تطرّقت للموضوع، ومن خلال ذلك استخلاص رؤية شمولية لواقع التّطوّر الاقتصاديّ بهذه المدينة وأثره على المسار التنموي بها من خلال دراسة طائفة من الفاعلين في هذا المجال ممثلا في بعض العائلات التلمسانية.

أولا: بعض مظاهر الحياة الاقتصاديّة بمدينة " تلمسان " خلال الحقبة العثمانيّة (ما قبل الاستعمار):

غير أنّه قبل الخوض في هذا الجانب لا مناص من الرّجوع إلى الجذور التكوينية للبنيات الاقتصاديّة المحليّة خلال حقبة ما قبل الاستعمار، بغية فهم تطوّر آليّات الأداء الاقتصاديّ لدى هذه العائلات رغم أنّ الكتابات عن الجانب الاقتصاديّ للإيالة الجزائريّة في العهد العثمانيّ قليلة، وهي علاوة على قلّتها تتّسم بطابع العموميّة حيث تتطرّق إلى الحياة الاقتصاديّة بالإيّالة كلّها دون الحديث بصفة خاصة وحصريّة عن بعض المناطق، وهذا ما يرجّح أنّ ملامح الحياة الاقتصاديّة كانت نفسها بكافّة المدن الجزائريّة من جهة وبكافّة المناطق الرّيفية من جهة أخرى، أي أنّ هذه الكتابات لا تركّز على الخصوصيّات الاقتصاديّة وإنّما تتطرّق للعناصر العامّة الّتي تتشاركها هذه المدن من جهة أو الريف من جهة أخرى، ولكن رغم ذلك تبقى هذه الكتابات على قدر معتبر من الأهمّيّة وما يهمّنا منها هو تلك المتعلّقة بالمدن باعتبار أنّ دراستنا متعلّقة بوسط حضريّ.

تورد هذه الكتابات أنّ النّظام الإداريّ للجزائر العثمانيّة امتاز باحترامه للتّسلسل التّدريجيّ للمناصب الإداريّة، الّذي تؤخذ فيه بعين الاعتبار صلاحيّات الموظّفين ونوعيّة المهام الإداريّة المنوطة بهم، وبالتّالي أصبح من النّادر أن نجد موظّفا يماثل عمله الإداريّ عمل موظّف آخر أو يتعارض معه، وممّا يلاحظ على هذا التّوزيع المحكم للمهام الإداريّة أن أصبح الجهاز الإداريّ للجزائر العثمانيّة ذا تركيب هرميّ يتبوّأ قمّته " الدّاي " ويحتلّ أعلى المراتب الإداريّة به الموظّفون السّامون، ويشكّل الكتّاب الرّسميّون للدّولة (الخوجاباشي) والقادة العسكريّون (الآغوات) وحكّام الأقاليم (البايات) بنيته الأساسيّة، بينما يؤلّف قاعدته جماعة " الشّواش " وصغار الموظّفين (الخوجات)، ومن الملاحظ أنّ هذا التّرتيب الهرميّ لتوزيع المهام الإداريّة يعكس الامتيازات المخوّلة لكلّ طائفة من طوائف مجتمع الحواضر آنذاك، فالأقلّيّة التّركيّة تحتكر المناصب العليا، تليها جماعة " الكراغلة " الّتي استحوذت على المناصب الإدارية الأقلّ أهمّيّة، بعدها تأتي طبقة الحضر الّتي أسندت إليها بعض المناصب الإداريّة الأقلّ أهمّيّة مع بعض الوظائف الدّينيّة والخدمات الثّقافيّة، وفي الأخير تأتي بقيّة السّكّان وهم طائفة " البرانيّة " الّذين اكتفوا ببعض الوظائف المتواضعة والمهن البسيطة[1]

من خلال ما سبق إيراده يتّضح أنّ البنية الاقتصاديّة بالمجالات الحضريّة – ومنها " تلمسان " – كانت قائمة على أساس التّصنيف الطّائفيّ، وقد عمل على المحافظة عليه في الإدارة عاملان أساسيان هما القوّة العسكريّة والقدرة الماليّة، ولهذا السّبب نجد انّ أغلب حكّام الجزائر من " بايلربايات " قد اندمجوا في الطّائفة التّركيّة رغم أصولهم الأوروبية وعدم تجانسهم لغويّا وعرقيّا مع الجماعة التّركيّة، لأنّ قوّتهم الحربيّة باعتبارهم رياس بحر وثرواتهم الضّخمة الّتي تحصّلوا عليها نتيجة أعمال الجهاد البحريّ كانت القاسم المشترك بينهم وبين جماعة الأتراك المستبدّة بالحكم بفعل انتماء الجزائر للسّلطنة العثمانيّة وتواجد قوّة من الانكشاريّين الأتراك بها، ونفس العوامل خضع لها الكراغلة ، فرغم الأصول التّركيّة الواضحة لهم إلاّ أنّهم أبعدوا عن المهام الرّئيسيّة للدّولة واعتبروا طائفة مميّزة لا ترتقي إلى منزلة الأقليّة التّركيّة القادمة من الأناضول، نظرا لعدم تمكّن هؤلاء الكراغلة من الحصول على ثروات ضخمة تفتح لهم أبواب الوظائف السّامية، وعدم تأليفهم قوّة حربيّة تخوّل لهم حقّ الارتقاء إلى الوظائف العليا في الإدارة، وهذا ما جعلهم يظلّون مبعدين عن مقاليد الأمور بالجزائر العثمانيّة لمدّة طويلة، فلم يسمح لهم بنيل الامتيازات إلاّ منذ أواخر القرن 12 هـ / 18 م، عندما بدأت الظّروف الاقتصاديّة والأحوال الدّيمغرافيّة والوضعيّة العسكريّة تتغيّر في غير صالح الأقليّة التّركيّة الّتي تناقص عددها فلم يعد يتجاوز مع بداية القرن 13 هـ / 19 م العشرة آلاف منهم أربعة آلاف جنديّ قادر على حمل السّلاح موزّعين على فرق الأوجاق بمختلف مدن البلاد، ويفسّر لنا هذا الوضع الّذي أصبحت عليه الجماعة التّركيّة أيضا تساهل الأتراك مع طائفة الحضر وجماعة اليهود لتولّي بعض المهام الإداريّة، بعدما تمكّن هؤلاء الحضر واليهود من الحصول على ثروات وسارعوا بتقديم بعض الخدمات الضّروريّة لسير جهاز إدارة البايلك، وقد لفت هذا الوضع المميّز الّذي كانت تعيشه الإدارة الجزائريّة انتباه بعض الدّارسين الأوروبيّين مثل " جون منلو " الّذي علّق على طبيعة الوضع الإداريّ بالجزائر أواخر العهد العثمانيّ بقوله : " إنّ نظام الحكم – بالجزائر العثمانيّة – هو من الحداثة بحيث يثير الدّهشة، فالسّلطة تتنازعها جماعات ضغط متنافسة من أوجاق وموظّفين وطائفة الرّيّاس، ومن وراء هذه الجماعات تكمن أرستقراطيّة تجاريّة ترتبط بها الطّوائف المهنيّة [2].

تجدر الإشارة إلى أنّ الأتراك بعد توطيد سلطتهم بالجزائر عمدوا إلى ضمّ الأراضي الّتي كانت تابعة للدّولة الزّيانيّة وجعلوها خاضعة لنظام البايلك، أين يتصرّف فيها الولاّة بما يتناسب

مع مصلحة الدّولة، أمّا الأملاك الخاصّة فقد أقرّوا عليها أصحابها، ومن بين سياستهم التّسييريّة فيما يتعلّق بأراضي البايلك هو أنّهم كانوا يقطعون بعضها لبعض الأفراد الّذين قدّموا خدمات للدّولة، ويتوارثها أبناؤهم أو أقرباؤهم من بعدهم، لذا كان هذا سببا في اكتساب بعض العائلات الكورغليّة في الحواضر امتيّازات اقتصاديّة عن طريق هذا النّوع من التّملّك.

ثانيا: التّحوّلات الاقتصاديّة العميقة في الحياة الاقتصاديّة بمدينة تلمسان خلال العهد الاستعماريّ:

عقب ذلك عرفت الحياة الاقتصاديّة بمدينة " تلمسان " تحوّلات كبيرة شأنها في ذلك شأن سائر المناطق الجزائريّة باعتبار خضوعها لسلطة الاستعمار الفرنسيّ، إذ أنّ الإدارة الاستعماريّة عمدت إلى إدخال تغييرات عميقة على النّظام الاقتصاديّ المحلّيّ بما يضمن مصالحها، وقد استهدفت بالدّرجة الأولى الملكيّات المتعلّقة بالأراضي الفلاحيّة، وقد كانت ملكيّة الأراضي الفلاحيّة بالشّمال الإفريقيّ بصورة عامّة على ثلاثة أنواع هي " الملكيّة الخاصّة " و" الملكيّة العروشيّة " و " الحبوس "، وما يهمّنا هنا فيما يتّصل بموضوعنا هو النّوع الأوّل منها الّذي هو الملكيّة القابلة للتّقسيم وبالتّالي لحريّة التّصرّف فيها بالبيع والشّراء أو غيرهما من أشكال التّصرّف، وقد أقرّت السّلطات الفرنسيّة عموما أصحاب هذا النّوع من الملكيّات عليها باعتبار قابليّتها للتّداول في سوق المبادلات الاقتصاديّة، وأراضي الملك كانت متواجدة بمناطق الحياة الحضريّة، حول المدن، بسهول التّلّ الرّطبة [3]، لكن مع ذلك فقد انتهجت السّلطات الاستعماريّة سياسة جبائيّة تضييقيّة على هؤلاء المالكين دفعت بعضهم إلى بيع أراضيه فانتهزت السّلطات ذلك، حيث قامت بشرائها وتمليكها للمعمّرين، في حين لم يستطع البعض الآخر نظرا لمنافسة الكولون بتقنيّاته الحديثة استغلالها والاستفادة من مواردها، لكنّه رغم ذلك آثر الاحتفاظ بها فبقيت أراض غير مستغلّة، أو تستغلّ بواسطة إيجارها، وهذا النّوع من الملاّك حافظ نوعا ما على استقراره اقتصاديّا، في حين أنّ بعضا من هذه العائلات لاعتبارات دينيّة ناجمة عن الفتاوى الّتي أفتى بها بعض العلماء المعتبرين لدى العامّة يحثّونهم على مغادرة الجزائر كونها لم تعد حسبهم " دار إسلام "، أو بسبب السّياسة التّسلّطيّة للإدارة الاستعماريّة غادرت الجزائر فكان أن انتقلت أملاكهم إلى سلطة " الدّولة الفرنساويّة " كما كان يقال حينها، أو سطا عليها أشخاص آخرون قبل أن تفعل السّلطات الفرنسيّة ذلك، فكانت سببا في استغنائهم أو زيادة غنى

لهم مشكّلة بذلك حراكا تصاعديّا لمن تملّكها، وقد تمّ هذا قبل أن تستقرّ الأمور للفرنسيّين ويعمدوا إلى تسجيل الملكيّات.

وبعد أن رسّخت فرنسا وجودها بالمدينة بدأت معالم التّموقع الجديد في المدينة تتّضح، حيث أنّها عمدت إلى انتهاج سياسة استقطاب النّخبة، وكان من بين أساليب استقطابها تعيينهم قضاة شرعيّين (باش عدل)، فنالت بذلك بعض العائلات مكانة اجتماعية واقتصاديّة معتبرة، ومن بين أفراد هذه النّخبة القاضي " شعيب بن عليّ " والقاضي " زرّوقي محمّد " والشّيخ " عبد القادر المجاويّ " الّذي كان أبوه قاضيا بمدينة " تلمسان "، وعيّنته السّلطات الفرنسيّة مدرّسا بمدرسة قسنطينة وغيرهم، فكان هذا عاملا في تحسّن أحوال هذه العائلات ومثيلاتها ممّن اشتغل أفرادها بالإدارة الفرنسيّة عموما وأحيانا حتّى إثرائها وتملّكها الممتلكات نظير الخدمات الّتي تقدّمها للسّلطات الفرنسيّة، في حين أنّ هناك عائلات أخرى تراجعت مكانتها الاقتصاديّة نظرا لكون الفرنسيّين عمدوا إلى أخذ أراضيها المتواجدة بالحوز المجاور للمدينة وتعويض أصحابها بأراض أخرى في مناطق بعيدة نوعا ما بالنّسبة لهم آنذاك مثل " سيدي العبدلي "، " بن سكران "، " الفحول " وغيرها، فمنهم من قبل ذلك اضطرارا، ومنهم من رفض وفقد بالتّالي أرضه لصالح الكولون، فكان ذلك سببا في تراجع موارده الاقتصاديّة وتحرّكه في سلّم التّصنيف الاجتماعيّ نزوليّا، لذا هناك من عمد خلال ذلك إلى كتابة ممتلكاته لدى السّلطات الفرنسيّة ليسهل عليه بيعها وانتهاج سبيل اقتصاديّة أخرى كالتّجارة أو تمويل حرفته بما يكفي من الموارد واليد العاملة، والتّجارة والحرفة رغم أنّها مورد مهمّ للتّكسّب إلاّ أنّها غير مضمونة الرّبح كالأراضي، كما أنّ هناك من لم تعوّضه السّلطات الفرنسيّة عن الأراضي بالأراضي، بل عوّضته نقدا مثل عائلة " بوعلي " الّتي أخذت السّلطات الفرنسيّة أرضا لهم لتنشأ مستشفى " تلمسان " بها، ودفعت لهم ثمنا زهيدا مقابلها، فكانت بذلك السّياسة الاستعماريّة سببا في كون جلّ العائلات التّلمسانيّة أصبحت حينها ذات مستوى اقتصاديّ متقارب إلاّ نادرا، ومنه ظهرت العبارة الشّهيرة المعبّرة عن هذا الواقع الجديد : " " تلمسان " حوينتات حوينتات، اشري تاكل، اكري تبات ".

استمرّ جمود العائلات التلمسانيّة اقتصاديّا – إلاّ حالات نادرة – لغاية ثلاثينيّات القرن العشرين أين ظهر بعض الملاّك التّلمسانيّين لبعض رؤوس الأموال وهم قلّة من أهمّ من حفظت لنا الذّاكرة الجماعيّة اسمهم نجد كلاّ من " الحاجّ العربيّ بنديمراد " صاحب معصرة

الزّيتون، وكذلك " حاجّ الدّين " صاحب المعصرة هو الآخر، إلى جانب عائلة " العشعاشي " ذات الثّراء المتراكم لعدّة أجيال، ولا ننسى كذلك ذكر " الحاجّ العربي بوحجر " من كبار ملاّك الأراضي، إضافة إلى عائلة " قوار" الّتي أنشأت مؤسسة عائليّة لحياكة الأحصرة الّتي وصلت شهرتها أوروبا، وقد كانت هذه العائلات وبضع أخر أساس البرجوازيّة المحليّة، الّتي عرفت أزمة حادّة خلال الثّورة التّحريريّة بسبب أوضاع الحرب، وقد ساهمت بعض هذه العائلات مساهمة فعّالة في تمويل العديد من أنشطة الثّورة داخليّا وخارجيّا كون بعض المنتسبين إليها غادروا التّراب الوطنيّ برؤوس أموالهم خصوصا للمغرب، وهناك حقّقوا أرباحا تجاريّة معتبرة، وقد كان نصيب من أرباحهم مخصّص لتمويل نشاط جبهة التحرير وجيش التّحرير بالحدود وداخل التّراب الوطنيّ.

ثالثا: الثّورة التّحريريّة وبروز أنماط تكيّف اقتصاديّ جديدة:

في سياق التّطرّق لمرحلة الثّورة لا يمكن أن نغفل أنّ بعضا من هذه العائلات أثريت جرّاء قبولها " مشروع قسنطينة " الّذي ما إن تمّ الشّروع في تطبيقه أصدرت الجبهة تعليماتها بحظر مساهمة الجزائريّين فيه، ولكن لأسباب لا تزال مجهولة غضّت الجبهة على المستوى المحليّ الطّرف عن بعض من استفادوا منه وأثروا بسببه [4]، في حين أنّ هناك عائلات أخرى فقدت جلّ أملاكها حتّى لا نقول كلّها في تلك الظّروف.

علاوة على ذلك هناك عائلات أخرى انتهجت استراتيجيّة خاصّة سمحت لها بالارتقاء في سلّم التّصنيف الاجتماعيّ عقب الثّورة، وذلك لكونها خلال الثّورة هاجرت واستقرّت بالمملكة المغربيّة وسعت إلى تعليم أبنائها هناك أين تحصّلوا على شهادات خوّلتهم بعد انتهاء الحرب وخروج فرنسا من الجزائر تاركة فراغا في الإطارات الالتحاق بتلك المناصب الّتي استطاعوا من خلالها اكتساب مكانة اجتماعيّة معتبرة، تراكمت عائداتها وفوائدها بمرور الوقت لهم ولعائلاتهم، ومن خلال المقابلات الّتي أجريناها في سياق دراستنا المتعلّقة بهذا الموضوع يبدو أنّه حتّى التّمدرس بالمغرب لم يكن متاحا إلاّ لأبناء بعض العائلات الوجيهة.

ومثلما كان هناك من تمدرس بالمغرب فكذلك كان هناك من انتهج نفس السّبيل لكن بفرنسا، إذ هناك العديد ممّن درسوا الطّبّ أو المحاماة أو غيرها من التّخصّصات بالجامعة

الفرنسيّة إبّان الثّورة، ولمّا انتهت وحصلت الجزائر على استقلالها عادوا أو دعوا للجزائر وتحصّلوا على مناصب معتبرة.

رابعا: الاستقلال، الطّرح الاشتراكيّ، الانكماش الاقتصاديّ للعائلات التّلمسانيّة:

يجدر أن نلفت الانتباه إلى أنّه بمجرّد انتهاء الثّورة واستقلال الجزائر كانت العائلات التّلمسانيّة في معظمها في نفس المستوى الاقتصاديّ، إلاّ ما كان من العائلات الّتي استعادت أملاكها الّتي كانت مسلوبة من قبل الكولون أو العائلات الّتي استولت على بعض من ممتلكات الكولون الشّاغرة أو الّتي اشترت عليهم أملاكهم مقابل أثمان زهيدة قبل مغادرتهم البلاد، أو الّتي استفادت من " مشروع قسنطينة " أو الّتي تحصّل أبنائها على مناصب إداريّة معتبرة، فهذه حظيت بمكانة اجتماعيّة معتبرة وشهدت حراكا صعوديّا، لكنّها رغم ذلك لم تكن ظاهرة التّمايز كثيرا مقارنة بمجمل العائلات، لكون السّياق السّياسيّ للبلد لم يكن يتوجّه نحو ذلك باعتباره أخذ منحى اقتصاديّا واجتماعيّا اشتراكيّا، حيث ما إن استقرّت أسس السّلطة حتّى توجّهت الدّولة إلى ترتيب بقيّة القطاعات وعلى رأسها القطاع الاقتصاديّ، هذا التّرتيب الّذي كان يستند لأبجديّات " الخطاب الاشتراكيّ " إذ أنّه نتيجة للحرب الشّرسة، فإنّ نداء أوّل نوفمبر (حسب السّاسة) يجب أن يستجيب إلى التّطلّعات العميقة لجموع الفلاّحين، هؤلاء الّذين التحقوا بكثافة بصفوف الجبهة الّتي كانت مشكّلة في معظمها من مقاتلين من الأرياف، البادية والجبال [5]، الّذين كانت تبعات الحرب عليهم قاسية وانعكاساتها ثقيلة إن على المستوى البشري أو المستوى الماديّ، ونتيجة (حسب خطاب السّاسة دائما) للسّياسة الكولونيالية الّتي لم تتوقّف عن البحث عن دعائم لوجودها مرتكزة في ذلك على الأعيان، الّذين تولّوا مهمّة الوساطة بين الإدارة الاستعماريّة والأهالي، فإنّ هؤلاء الأعيان غالبا ما تقاضوا جزاء خدماتهم إقطاعات من الأراضي عن طريق تقنين استحواذهم على الأراضي الجماعيّة، في حين أنّ آخرين استطاعوا الاستفادة من امتيّازات هذا النّظام من خلال استغلال عائدات التّجارة مع المستعمرين وتوظيفها في شراء أراضي الأهالي الّذين طالهم الإفلاس [6] وعلى هذا الأساس فكما تعلمون فإنّ الأراضي الأكثر خصوبة كانت ملكا للمعمّرين، وأنّ الثّورة قد استعادتها وهي في يد العمّال، وأخرى كانت ملكا للخونة الّذين تعاونوا أثناء ثورة التّحرير مع العدوّ وجوّلوا بإرادتهم مزارعهم إلى مراكز لقوّات المحتلّ، لذا فالثّورة أخذت وستأخذ أراضيهم لتمنحها لآخرين [7].

من هذا المنطلق فقد عمدت السّلطات إلى جرد الأراضي الفلاحيّة وطبيعة ملكيّتها فاستطاعت من خلال دراسة مسحيّة قامت بها وزارة الفلاح والإصلاح الزّراعيّ الحصول على الأرقام التّالية فيما يتعلّق – بالقطاع الخاصّ – بالجزائر:

- 16500 استغلالا لأكثر من 50 هكتارا ممثّلة 25 % من أراضي القطاع الخاصّ.
- 147000 استغلال لـ 10 إلى 50 هكتارا ممثّلة 50 % من أراضي القطاع الخاصّ.
- 114000 استغلالا لـ 05 إلى 10 هكتارات ممثّلة 15 % من أراضي القطاع الخاصّ.
- 310000 استغلال لأقلّ من 05 هكتارات ممثّلة 10 % من أراضي القطاع الخاصّ.

وهذا يعني أنّ ملاّك هذه الأراضي الّذين لا يمثّلون من حيث التّعداد سوى 03 % من مجموع الملاّك، يمتلكون لوجدهم 25 % من الأراضي، في حين أنّ الفلاّحين الّذين يمثّلون أكثر من نصف القوّة العاملة لا تمتلك سوى 10 % من الأراضي الفلاحيّة [8].

استنادا إلى هذه المعطيات بلورة الدّولة خطابا إيديولوجيّا تمّ بموجبه أخذ الأراضي من كثير من ملاّكها التّلمسانيّين رغم أنّ كثيرا منهم ورثها كابرا عن كابر، ومنحها لمن تعتبرهم أحقّ بها تحت شعار " الأرض لمن يخدمها "، وفي هذا السّياق صرّح لنا السّيّد " رحمون. أ " : " ... في الحقيقة كان هناك توجّه سياسيّ معيّن دفع بالسّياسيّين إلى انتهاج هذه السّبل، فالثّورة كانت شعبيّة وكان لا بدّ من محاولة إرضاء الشّعب ... الشّعبويّة ...، ولم يكن لدى الدّولة من الموارد ما يخوّلها ذلك ... فكانت الضّحيّة هم ملاّك الأراضي الكبار ... كون البعض من هؤلاء السّياسيّين كان يخشى من هذه البورجوازيّة أن تشكّل جماعة ضغط داخليّة "، وقد تباينت ردود فعل العائلات التّلمسانيّة تجاه هذه السّياسة، حيث أنّ بعضها طالتها تطبيقات هذه السّياسة مؤدّية إلى فقدها جزء معتبرا من رصيدها الاقتصاديّ، في حين أنّ بعضها الآخر انتهج أسلوبا آخر للتّملّص من وطأتها، أين عمدت لبيع أجزاء معتبرة من أراضيها حتّى لا تؤول بطريقة اعتباطيّة لغيرهم، وهنا تجدر الإشارة إلى تفصيل مهمّ هو كون البيع أحيانا تمّ بأثمان معقولة، في حين أنّ بعض تلك البيوع تمّت بأثمان زهيدة كون مالكيها استعجلوا بيعها حتّى لا يطالها تنفيذ القرارات تلك، وكان لتلك البيوع عموما أثر عميق في تغيير خريطة النّشاط الاقتصاديّ

للعديد من العائلات التّلمسانيّة، حيث أنّ العديد منها بعد بيعها لأراضيها عمدت إلى تبنّي النّشاط التّجاريّ أو الحرفيّ نشاطا رئيسيّا لكسب المال، وهنا فيما يتعلّق بالنّشاط الحرفيّ نلفت الانتباه إلى أنّه لم ينقطع من " تلمسان " منذ عهود ما قبل الاستعمار، وقد توارثت بعض العائلات بعضا من تلك الحرف لأجيال عديدة، حتّى أنّ بعضا من ألقابها تحمل نسبة الانتماء لقطاع حرفيّ ما، مثل عائلة " حجّي سرّاج " الّتي كانت تحترف كلّ ما له علاقة بصناعة المجبود، او عائلة " دويدي " (أصل لقبها " قارة مصطفى ") الّتي يقال أنّ جدّهم كان يربّي دودة القزّ لاستخلاص خيوط الحرير، وقد ارتبط الكثير من أفرادها عبر أجيال بصناعة " المنسوج " الحريريّ، وفي العهد الاستعماريّ اشتهرت بعض العائلات بممارسة بعض الحرف ليكون بذلك لقبها شبه علامة تجاريّة لمنتوج حرفيّ ما، ومن أمثلة ذلك عائلة " قوار " الّتي اشتهرت بصناعة الزّرابي، أمّا التّجارة فقد اشتهرت " تلمسان " منذ قرون طويلة بمكانتها التّجاريّة باعتبارها نقطة عبور مهمّة، وقد زاولت العديد من العائلات التّلمسانيّة التّجارة وتوارثها بنوها جيلا بعد جيل، وعموما في سياق انعكاسات سياسات الثّورة الزّراعيّة وتحوّل أنشطة العائلات التّلمسانيّة للنّشاط المكثّف في مجالات أخرى نورد عبارة على قدر كبير من الأهمّيّة من مقابلتنا للسّيّد " بن حبيب. ع " يقول فيها: " الحالة الاقتصاديّة للتّلمسانيّين كانت تتّسم بمجموعة من الخصائص منها ارتباط العائلة بالملكيّة... بالأرض ... حتّى العائلات التّجاريّة لم تكن تزاول التّجارة فقط، بل كانت تستثمر في الفلاحة ... نفس الأمر بالنّسبة للعائلات الحرفيّة "، ومن خلال استقرائنا الميدان فعليّا اتّضح لنا أنّ العديد من العائلات التّلمسانيّة كانت تعتمد على نشاطين اقتصاديّين على أقلّ تقدير في آن واحد للحفاظ على مكانتها الاقتصاديّة، وكان النّشاط الزّراعيّ هو النّشاط القاعديّ الّذي من خلاله تحافظ العائلة على رسوخها في سلّم التّصنيف هذا، من هنا فقد استهدفتها الطّبقة السّياسيّة باعتبارها بورجوازيّة في مرتكز قوّتها الاقتصاديّة، وهذا ما كان له انعكاسات عميقة على البنية الاقتصاديّة لهذه العائلات، الّتي كما سبق الإشارة لذلك أولت اهتماما معتبرا بعدها إمّا للتّجارة أو الحرفة تبعا لتوجّهات الأسلاف، لكن لمّا كان هذين القطاعين متّسمين بالتّقلّب وأصبحا مرهونين بالسّياسة الخارجيّة للدّولة من حيث الاستيراد والتّصدير، فقد سعت العديد من العائلات التّلمسانيّة إلى الحرص على تدريس أبنائها قصد الحصول على منصب ذو دخل مستقرّ، وهنا بدأت بعض العائلات باتّخاذ منحى آخر حيث أولت اهتماما لقطاعات وأنشطة اقتصاديّة أخرى، وما عمّق من حدّة هذا التّوجّه

الجديد هو أنّ " الثّروة الرّيعيّة " أثّرت كثيرا على تصوّرات النّاس عن العمل، لتعكس لنا بذلك على واقعهم الاقتصاديّ، حيث أنّ إخفاق سياسة الثّورة الزّراعيّة وما انجرّ عنها علاوة على ظهور البترول كعامل متحكّم في سوق الشّغل الوطنيّ دفع بالحكومة الجزائريّة إلى تبنّي اقتصاد استهلاكيّ تتحكّم فيه أوليغارشيّة كانت من بين أسباب القضاء على فعاليّة النّشاط الاقتصاديّ الزّراعيّ بتبنّيها الثّورة الزّراعيّة الهادفة إلى القضاء على منافسة البورجوازيّات المحليّة من جهة، وسيطرتها على مقدّرات البترول وتوجيهها إلى الاستثمار المبادلاتيّ الاستهلاكيّ لصالحها من جهة أخرى.

خامسا: العائلات التّلمسانية وترتيب الأولويّات الاقتصاديّة منذ الاستقلال إلى غاية العشريّة السّوداء:

أعادت سياسات الدّولة عقب الاستقلال ترتيب الأولويّات لدى هذه العائلات الّتي نحت منحى إداريّا أو علميّا غالبا لتتراجع فعاليّتها الاقتصاديّة، ولو أنّ بعضا منها بقي محافظا على نشاط العائلة المتوارث التّجاريّ أو الحرفيّ اللّذان سيتعرّضان لنكسة حادّة أخرى كرّست فكرة أنّ العمل لدى الدّولة هو الأضمن، والمتمثّلة في " العشريّة السّوداء "، حيث أنّ هناك إجماعا في الخطاب العامّيّ على كونها كانت فترة ذات تأثير سلبيّ عميق ومتعدّد الأبعاد على هذه العائلات، ليس فقط في معطياته الظّرفيّة آنذاك بل حتّى عقب ذلك، حيث أنّ ما ترتّب عنه من تأثيرات كان أعمق بكثير من تأثيرات الاستعمار أو الثّورة أو حتّى السّياسة الاشتراكيّة للدّولة عقب الاستقلال، ورغم ذلك فقد أفلتت من ربقة هذه التأثيرات بعض العائلات الّتي خلال فترة السّبعينيّات والثّمانينيّات كوّنت رؤوس أموال من التّجارة والحرفة، والّتي ستعمد إلى استغلالها في إطار السّياسة الجديدة للدّولة، وهنا فإنّ ما أورده لنا السّيّد " بارودي. م " يعدّ على قدر كبير من الأهميّة، إذ يقول : " صحيح أنّ العشريّة السّوداء كان لها تأثيرات سلبيّة إجمالا ... لكن هناك من وافته الحظوظ حينها، ذلك لأنّ الكثير من المصانع ومؤسّسات الدّولة أعلنت إفلاسها في تلك الحقبة ... وإن كانت حقيقة الأمور أنّ الدّولة قد عمدت إلى التّخلّي عن الاقتصاد الاشتراكيّ سعيا منها للتّوجّه إلى الرّأسماليّة ... حينها كان لزاما على الدّولة أن تتخلّص من تبعات الاشتراكيّة ممثّلة في المصانع والمؤسّسات الّتي كانت تحمل طابعا شعبويّا ... لذا كان إعلان إفلاسها هو الحلّ الأنسب للتّخلّص منها لصالح الرّأسمال ... وقد كانت هناك العديد من العائلات الّتي كان لها رؤوس أموال خوّلتها شراء تلك المصانع ... خصوصا وأنّها بيعت

بأثمان رمزيّة "، غير أنّ انعكاسات العشريّة السّوداء البعيدة المدى على هذه المدينة كانت عميقة وحادّة أدّت إلى تراجع حياتها الاقتصاديّة عموما، خصوصا مع غلق الحدود مع المملكة المغربيّة الّتي كانت أهمّ سوق تبادليّة للتّجّار والحرفّيين وحتّى الموظّفين بهذه المدينة.

طبعا رغم استفادة بعض العائلات من تلك الظّروف وحتّى بعد انحسار العشريّة السّوداء وتآكل تبعاتها عموما، بقي نفوذ هذه العائلات المالكة لرؤوس الأموال مشروطا، ذلك لأنّ تغيّر السّياسة الاقتصاديّة للدّولة لم يكن تغيّرا فعليّا بحيث يساهم في بناء اقتصاد محليّ ينافس اقتصاديّات الدّول الرّأسماليّة، كونه اقتصادا قائما على استغلال عائدات الرّيع البترولي فقط، إذ أنّ تأميم البترول وسعي الدّولة إلى أخذ زمام المبادرة والتّحكّم في الاقتصاد دفع إلى تقليص دور الرّأسمال الخاصّ المحلّيّ والأجنبيّ في الحياة الاقتصاديّة، مؤدّيا بذلك إلى تراجع العديد من العائلات الّتي كانت تعتبر بورجوازيّة كون مجال نشاطها تمّ حدّه وتقليصه إلى حدّ بعيد، باعتبارها رأسماليّة موالية للنّشاط الإمبرياليّ، ونتيجة لتبنّي الدّولة هذه السّياسة فقد أصبح أفق المنافسة الخالقة للثّروة بالكاد منعدما.

وفي سياق توجّه الدّولة الاقتصاديّ ظهر تيّاران متعارضان في أروقة الإدارة العليا، في سياق الخطاب السّياسيّ لتلك الحقبة، حول الخيارات الاقتصاديّة، ولكلّ منهما حججه.

التّيار الأوّل كان أنصار التّصنيع الثّقيل للقطاع العامّ، في حين أنّ أصار التّيّار الآخر كان أنصار التّصنيع المتوسّط وتنويع القطاعات الاقتصاديّة [9]، وبعد مناقشة الطّرحين أخذت الدّولة بالخيار الأوّل، وأوكلت التّسيير للقاعدة العمّاليّة من باب تطبيق القاعدة الاشتراكيّة أنّ " وسائل الإنتاج يجب أن يتحكّم فيها العمّال "، لذا فقد أصبحت الوسائل الرّئيسيّة للإنتاج بين أيدي الشّعب، ومستثمرة لفائدة الجماهير الكادحة، وبمشاركتها في التّسيير، وما فتئ يتزايد وزن العمّال والفلاّحين بوصفهم القاعدة الواعية الّتي ترتكز عليها التّغيّرات الاجتماعيّة الهائلة، ومن هنا أخذ المحتوى الدّيمقراطيّ الشّعبيّ للدّولة الجزائريّة يتطوّر شيئا فشيئا إلى أن صار محتوى اشتراكيّا، وهذا يعني أنّه قد استوصلت شروط نموّ دولة من النّوع البورجوازيّ، الّتي يسيطر عليها القطاع الخاصّ، المالك لوسائل الإنتاج، على حساب العمّال، ممّا مكّن الشّعب وقيادته السّياسيّة من إقامة دولة من نوع جديد، ألا وهي الدّولة الاشتراكيّة [10].

من هنا فقد تمّ بقرارات فوقيّة وتشريعات قانونيّة تقليص حجم النّشاط الخاصّ لأقصى حدّ، وارتكزت الدّولة في تسيير مؤسّساتها الاقتصاديّة على العمّال الّذين كانت تعتبرهم واعين، في حين أنّ الأمر كان عكس ذلك، كونهم لم يخضعوا لتكوين إيديولوجيّ يتيح لهم فهم أسس الاشتراكيّة ونتائجها الّتي تصبّ في صالحهم في حال نجاح المشروع، وقد أدّى غياب هذا النّوع من التّأطير وظهور الأنماط التّقليديّة للممارسات السّلطويّة إلى إصابة هذه المؤسّسات بالعجز، الأمر الّذي أدّى إلى الاستنجاد بالخزينة العامّة من فترة لأخرى لتغطية الخسائر [11]، هذه الخسائر الّتي ما فتئت تتراكم، الأمر الّذي أدّى إلى أنّه مباشرة بعد وفاة الرّئيس هواري بومدين وتسلّم الرّئيس الشّاذلي بن جديد الحكم تمّت عمليّة " إعادة الهيكلة "، الّتي اصطدمت بتراجع أسعار البترول في السّوق العالميّة، الأمر الّذي أدّى إلى تراجع مداخيل الخزينة العموميّة، هذه المداخيل الّتي كان معوّلا عليها في سبيل إنجاح مخطّط " إعادة الهيكلة "، ممّا دفع بالحكومة إلى فتح المجال للخوصصة، إلاّ أنّ ذلك لم ينجح باعتبار أنّ قوّة الطّبقة البورجوازيّة التّقليديّة ممثّلة في العائلات الحضريّة بالجزائر عموما قد ضعفت رؤوس أموالها نتيجة سياسة الدّولة المنتهجة تجاهها من قبل، وبالتّالي لم يكن لديها رؤوس الأموال الكافية للحلول محلّ الدّولة في تسيير مخلّفات الحقبة السّابقة، الأمر الّذي أتاح الفرصة لظهور نمط اقتصاديّ جديد سيتزعّمه أثرياء القطاع العسكريّ، والمتمثّل في فتح المجال للاستيراد بدل الإنتاج المحلّيّ المكلف مقارنة بالموادّ المستوردة، هذا النّمط الاقتصاديّ الّذي سيظهر بقوّة عقب أزمة العشريّة السّوداء الّتي كانت من أهمّ بواعثها تبعات الأزمة الاقتصاديّة الّتي بدأت سنة 1986 م.

لقد أدّت هذه التّقلّبات الاقتصاديّة إلى تراجع قطاعات اقتصاديّة عديدة، وبالتّالي تراجع عائلات قطاعيّة معيّنة من جهة، وظهور نمط تفكير اتّكاليّ يرى في الدّولة الحلّ للمشاكل الاقتصاديّة، في حين أنّ الدّولة بدأت تخطّط للانسحاب من المجال الاقتصاديّ لصالح الرّأسمال الخاصّ، لكنّ هذا الرّأسمال ضعيف جدّا بحيث لا يستطيع توفير قاعدة اقتصاديّة تسمح بخلق عدد مناسب من فرص العمل، بل حتّى العائلات الثّريّة لم تعد تهتمّ بالنّشاط الحرّ الّذي ترى أنّه خاضع لتقلّبات الأهواء السّياسيّة، لذا أصبحت تميل إلى تدريس أبنائها قصد الحصول على مناصب لدى الدّولة أو بالخارج، بذل المجازفة ببذل المجهود في إطار الاستثمار الخاصّ، وطبعا هذا كان من التّبعات المترتّبة عن السّياسة العدائيّة للسّلطة سابقا تجاه الخواصّ، حيث من خلال سعي الدّولة إلى التّحكّم في الاقتصاد خلقت " ذهنيّة الاتّكاليّة " لدى عموم أفراد

الشّعب بما في ذلك الخواص الّذين لم يريدوا أن يمرّ أبنائهم بنفس تجاربهم، ففضّلوا توجيههم لقطاعات أخرى ترتبط بمبدأ المقابل المضمون، أي العمل المستقرّ لدى الدّولة مقابل الأجر، لتصبح الدّولة مطالبة بتوفير مزيد من فرص العمل الأمر الّذي شكّل عبئا عليها.

وما عمّق من حدّة ذلك هو العشريّة السّوداء كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الّتي دمّرت الكثير من المنشآت الاقتصاديّة، وتفكيك البنيات المنتجة في الرّيف مساهمة بذلك في تعميق حدّة البطالة، ليصبح العبء أكبر على الدّولة، خصوصا بعد أن فقد الكثير من الخواصّ التّقليديّين الثّقة في مؤسّساتها، أين أدّى كلّ هذا إلى تحوّل طبيعة الممارسة الاقتصاديّة من ممارسة إنتاجيّة إلى ممارسة استهلاكيّة خدماتيّة، وما عمّق من حدّة الأزمة أنّ المستثمرين الخواصّ ما عادوا يستثمرون بأموالهم الخاصّة، بل جلّهم يلجأ إلى القروض البنكيّة، ثمّ إنّ الأرباح لا يعاد استثمارها في مشاريع أخرى، بل يتمّ نقلها بوسائل مختلفة إلى البنوك الأجنبيّة.

سادسا: الانفتاح الاقتصاديّ على التّوجه الرّأسماليّ ونشوء الاقتصاد الاستهلاكيّ:

من هنا نلمس أنّ العائلات التّلمسانيّة الثّريّة لم تعد كذلك كون آليّة العمل الخاصّة بها باعتبارها رأسمال خاصّ قد عطّلت، وعليه فقد توجّهت هذه العائلات إلى مسايرة أنشطة الاقتصاد الرّيعيّ، الّذي سرعان ما تعمّم في شكله الخدماتيّ الاستهلاكيّ وبالتّالي أدّى ذلك إلى دخولها سوق المتاجرة بالوساطة الّذي أفقدها مقوّمات الإنتاج الّذاتيّ، فكان ذلك سببا في تراجع العديد منها اقتصاديّا، وانتهاج أفرادها سياسات فرديّة خاصّة مرتكزة على التّمدرس أو التّجارة بصفة خاصّة، وقليلة هي العائلات الّتي تستثمر في المجال الصّناعيّ، في حين أنّ عائلات أخرى توجّهت تبعا لمتطلّبات السّوق إلى النّشاط العقاريّ مثل عائلة " العشعاشي " و " صاري " و " بودغن اسطمبولي ".

من ناحية أخرى فإنّ الأزمات المتتالية الّتي مسّت استقرار النّشاط المؤسّساتيّ للدّولة، قد دفعت بالكثير إلى الهجرة خارج البلاد منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا مع تزايد ملحوظ لهجرة أصحاب رؤوس المال والإطارات ذات الكفاءة، حتّى أنّ بعضهم قد انقطعت صلته نهائيّا بالجزائر، وممّا يجدر لفت الانتباه إليه فيما يتعلّق بالعائلات التّلمسانيّة في هذا السّياق هو أنّ جلّ من هاجر إلى الخارج كانوا من المتعلّمين، فمنهم من هاجر لمواصلة الدّراسة بماله الخاصّ ولم يعد، أمّا العائلات الثّريّة منها فقد عمدت إلى تملّك العقارات بدول أوروبيّة مختلفة من باب

الحيطة، وهناك من هاجر لدواع سياسيّة، وقد كانت الهجرة في البدء منصبّة على " فرنسا " باستثناء حالات قليلة، ثمّ مع بداية الثّمانينات بدأت هذه العائلات في تنويع مجال هجرتها حيث هاجر البعض إلى إنجلترا، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، كندا، فكانت هذه الهجرة دفعا اقتصاديّا لبعضهم باعتبار أنّ عملة تلك الدّول أرفع قيمة في سوق المبادلات من الدّينار، لذا فقد عمد بعضهم إلى اقتناء الأراضي وتركها تحت تصرّف أقاربهم، فصارت مدخل دخل مهمّ لهم، أو حتّى تركها دون استثمار من قبيل التّملّك الاحترازيّ، في حين أنّ هناك من استثمر في العقار راكبا موجة أزمة السّكن.

سابعا: الاستثمارات العائليّة المتوسّطة، استثمارات لا تفي بمتطلّبات التّنميّة الفعليّة:

الاستثمارات الوحيدة الّتي قامت بها عائلات تلمسانيّة هي استثمارات متوسّطة الحجم متمثّلة في الصّناعة التّحويليّة للمنتجات الفلاحيّة، حيث أنّ بعضا من العائلات الّتي حافظت على أراضيها بطريقة ما، قد عمدت إلى استغلال محاصيل تلك الأراضي وتحويلها إلى منتجات تصرّف في السّوق المحليّة عموما، وأهمّ هذه المحاصيل الزّيتون الّذي يستغلّ في المعصرات، ومن بين أهمّ العائلات التّلمسانيّة الّتي عرفت صعودا في هذا المجال نجد عائلة " ديب " الّتي استثمرت في صناعة زيت الزّيتون، إلى جانب عائلة " بنديمراد "، أمّا ما يتعلّق بمطاحن القمح فنجد كلاّ من عائلتي " قهواجي " و " بوشناق "، هذا بالإضافة إلى عائلة " باغلي " المشتهرة بإنتاج العسل وكذلك الحليب، وتعتبر في هذا المجال عائلة " رحمون " استثناء باعتبار أنّها استثمرت في هذا القطاع منذ أواخر القرن التّاسع عشر إلى غاية يومنا هذا، والمشهورة بعلامتها التّجاريّة في المشروبات الغازيّة، وهي استثناء باعتبار أنّه رغم كون الدّولة قد ضيّقت على الخواصّ في العهد الاشتراكيّ إلاّ أنّ هذه المؤسّسة استمرّت في مواصلة الإنتاج وتحقيق الأرباح، ولمّا تخلّت الدّولة عن التّوجّه الاشتراكيّ وبدأت بالانفتاح على السّوق الحرّة، كانت هذه المؤسّسة من المؤسّسات الرّائدة في هذه السّوق الجديدة، وقد دخلت عائلة " بلقايد " في منافسة معها في هذا المجال لكنّها لم تنجح، حيث استمرّت في هذا القطاع منذ أواسط السّبعينات إلى مفتتح القرن الواحد والعشرين أين اختفت نهائيّا من السّوق، في حين منتوجات عائلة " رحمون " لا تزال موجودة في ساحة المشروبات رغم المنافسة الحادّة الّتي تشهدها من طرف منتجات أخرى جديدة ومتنوّعة.

خاتمة:

من خلال كلّ ما سبق التّطرّق إليه نلاحظ – بعيدا عن الخطابات الشّعبويّة – أنّ الحياة الاقتصاديّة بمدينة تلمسان شهدت انتكاسات متتالية دفعت في نهاية المطاف باقتصادها لأن يصبح اقتصادا تابعا للخارج، تغذّيه موارد ريعيّة خصوصا البترولية منها، وبالتّالي لا يختلف في خطوطه العريضة عن بقيّة الاقتصادات المحليّة في الجزائر والّتي أصبحت مرهونة للخارج في طابعها العامّ، وهي ليست خاصّة بالجزائر، بل هي ظاهرة عامّة في الوطن العربيّ.

قائمة المراجع:

1- ناصر الدّين سعيدوني، "***ورقات جزائريّة: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ***"، دار البصائر للنّشر والتّوزيع: الجزائر العاصمة – الجزائر، الطّبعة الثّانية، 2009 م، ص 201 بتصرّف.

2- المرجع السّابق، ص 202 – 203 بتصرّف.

3- « ***histoire générale de l'Afrique*** », Tome VIII, sous la direction de : Adu Boahen, UNESCO, 1édition, 1987, pp 462.

4- الشّيخ أحمد الشّريف الأطرش السّنوسيّ، "***تاريخ الجزائر في خمسة قرون***"، البصائر للنّشر والتّوزيع: الجزائر العاصمة – الجزائر، بدون طبعة، 2013 م، ج 2، ص 203 بتصرّف.

5- « ***Révolution agraire*** », imprimerie officielle : Alger-Algérie, PP 09.

6- Ibid, PP 13.

7- Paul Balta et Claudine Rulleau, « ***la stratégie de Boumediène*** », édition Sindbad :Paris-France,1978,pp180.

8- « ***Révolution agraire*** », imprimerie officielle : Alger-Algérie, PP 11.

9- BENACHENHOU Abdellatif, « ***la fabrication de l'Algérie*** », Alpha design : Alger-Algérie,2009, pp 48-49.

10- الميثاق الوطنيّ، الجزائر العاصمة – الجزائر، 1976م، ص 75.

11- BENACHENHOU Abdellatif, « ***la fabrication de l'Algérie*** », Alpha design : Alger-Algérie,2009, pp 50.